المحور الثالث : الظواهر الاجتماعية

تمهيد

يختلف أفراد المجتمع في الدراية والمعرفة عن المشكلة الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويرجع هذا الاختلاف إلى درجة القرب أو البعد من المشكلة وإلى نوع العلاقة بينهم.

إن جميع المشاكل الاجتماعية يتم إدراكها بدرجة أقل أهمية عند البعيدين عنها اجتماعياً وجغرافياً. لأن المعرفة بها تكون قليلة وبالتالي تفقد الأهمية ، كما أن اهتمام الناس بالمتاعب الذاتية للأفراد يكون أكثر من اهتمامهم بالشؤون العامة للمجتمع، ويزداد إدراك الناس للمشكلات الاجتماعية إذا كانت "المشكلات" تمثل حالات مستعصية، أو ذات صيت واسع، أو تمس جانب من اهتمامات الناس.

معظم الناس لديهم معدل محدود من الدراية والمعرفة حول المشكلات الاجتماعية وغالباً لا تكون منتظمة وأحيانا تسمى متناقضة ومرات تغدو غير صحيحة ،والذي يستمع إلى المغالطات الواسعة المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية يكتشف أن معظم معرفة الناس حولها سطحية غير متعمقة ،الأمر الذي يتطلب عدم الوثوق بها.

في هذا الفصل سنحاول التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية .

1/ أنواع الظواهر الاجتماعية:

يمكن تصنيف الظواهر الاجتماعية إلى صنفين:

اولا : الظواهر السليمة و الظواهر المرضية:

* الظواهر السليمة:هي تلك الظواهر الايجابية، الصحيحة في المجتمع.

* الظواهر المرضية: و هي ظواهر سلبية غير سليمة في المجتمع، لذا شبهت على أنها أمراض تغزو المجتمع، كظاهرة المحذرات، السرقة، الاختطاف....

ثانيا : الظواهر الأولية و الثانوية:

* الظواهر الأولية: و هي ظواهر تجد صفة العموم و الثبات في المجتمع مثل الزواج، الصداقة، ارتداء أصناف معينة من الألبسة.....الخ.

* الظواهر الثانوية: هي الظواهر التي تأخذ أشكالا محددة في المجتمع، و تنشا من خلالها علاقات اجتماعية بين أفراده مثل: العادات، التقاليد، نظم معينة.....

2/ خصائص الظاهرة الاجتماعية:

بالنظر إلى مختلف الظواهر الاجتماعية في المجتمع و التأمل فيها، نجدها تتميز ببعض الخصائص أهمها:

- أن الظاهرة تكون نابعة من ذوات الأفراد و أرادتهم.
- الظاهرة الاجتماعية مرتبطة بالوجود الاجتماعي للأفراد.
- تمثل أسلوبا و قالبا للتفكير الإنساني و تعكس تصورات الأفراد داخل المجتمع.
- الظاهرة الاجتماعية مترابطة و متداخلة لا يمكن عزلها.
- تتميز بالثبات و التغيير في نفس الوقت.

3/ دراسة الظواهر الاجتماعية:

من أوائل الذين درسوا الظواهر والمشكلات الاجتماعية، العالم المسلم ابن خلدون، محاولا كشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، سواء في نشأتها في تطورها.فرغم أن كثيراً من العلماء قبله تعرضوا للمجتمعات، فإنهم اكتفوا بوصفها، وبيان ما كانت عليه وما هي عليه الآن، ولم يستخلصوا قوانين تفسر العوامل والأسباب التي قادت الظاهرة لأن تسير على شكل من الأشكال.

هناك من درس الظواهر الاجتماعية أيضاً وبيّن ما يجب أن تكون عليه حسب مبادئ مثالية أبعد ما تكون عن الواقع.وحقا كان التفكير في المجتمع قديم، وتعرض كثير من الفلاسفة إلى دراسة مجتمعاتهم، ووضع بعضهم نماذج لمجتمعات فاضلة ارتضاها، وبيّنوا ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات.ولكن ابن خلدون درس الظواهر الاجتماعية التي تتحكم في مصيرها، وبيّن أنها تسير حسب قوانين ثابتة.

قرر ابن خلدون بأن دراسة ظواهر الاجتماع لابد فيه من إخضاعها للقوانين، باحثا عن مدى الارتباط بين الأسباب والمسببات، ولم يكتف بالوصف وعرض الوقائع وبيان ما هي عليه، وإنما اتجه اتجاهاً جديداً في بحوثه الاجتماعية، جعله يعلن بصراحة أن التطور هو سنة الحياة الاجتماعية، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية غير قابلة للركود والدوام على حالة واحدة، ومن ثَمّ كانت الأنظمة الاجتماعية متباينة حسب المكان والزمان.

اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ما لاحظه في الشعوب التي عاصرها، واحتك بها ووازن بينها وبين سابقيها، ودرس العلاقات الاجتماعية، وذلك بأن جمع معلوماته من التاريخ، ثم أخضعها للعقل، ومن هنا تتجلى أصالته المنهجية.ولا أدلّ على ذلك من كونه يقرر أن العصبية نوع خاص من القرابة داخل ترابط مجتمعي.

يتعامل الكثير من الكتاب والمفكرين والفلاسفة مع المنظومة الاجتماعية الإنسانية برؤى فكرية وآليات علمية، ومنظورات فنية، مختلفة الأساليب، ومتنوعة الاتجاهات المدرسية الفكرية والفلسفية والاجتماعية، مما ينتج وبصورة طبيعية لاختلاف هذه الأساليب والاتجاهات في تناول المنظومة الاجتماعية بالدرس والبحث ومن ثم بالتحليل، اختلاف النتائج والاستنتاجات والرؤى لهذه المنظومة وماهية تعريفها وكيفية تشكلها، ونوعية أنماطها الفكرية.

الظواهر الاجتماعية تنشأ من التفاعل بين نشاط الإفراد والجماعات ربما تكون لغوية أو تشريعية أو أخلاقية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية..حسب تنوع الظواهر الاجتماعية بطبيعتها الإنسانية، ومن خلال دراسة هذه الظواهر الاجتماعية نصل إلى القوانين التي تتحكم بحركة المجتمع أو إلى النظم الثابتة لهيكلية المجتمع ومن هذا فإننا نستطيع ومن خلال علم الاجتماع وإدراك قوانينه واليات تحريكه....أن نستعجل التقدم الاجتماعي أو نهيئ له المقدمات ونلطف أزمات الاجتماع الإنساني بتوفير الظروف الملائمة، كما ويمكّننا هذا العلم من رصد الظواهر السلبية في المجتمع والعلل المرضية التي تنشأ بالعرض، لمعالجتها وبحث جذورها وأسبابها الأساسية.

4/ أهمية الظواهر والمشكلات الاجتماعية:

الظواهر الاجتماعية السلبية هي أخطر أعداء المجتمع ومظهر من مظاهر تدميره الذاتي لنفسه دون وعي أو إدراك..ويمكن تشبيهها بالرجل قوى البنية الغني والذي يملك مختلف مصادر وأنواع القوة ومهما بلغت هذه القوة فإذا انحرف صاحبها سلوكيا وتحول هذا الانحراف السلوكي إلى مرض وفقد السيطرة على سلوكه تحول الأمر مع مرور الوقت إلى مرض .

حينما يشيع هذا النموذج في المجتمع يتحول الأمر إلى ظاهرة أولا فإن لم يتصد لها المجتمع بمؤسساته الرسمية والمدنية تفاقمت الزاهرة إلى مشكلة مجتمعية وصعب الحل وتنامت كلفته الجهدية والمالية.وما فتئ علماء الاجتماع يؤكدون أن الظواهر الاجتماعية السلبية قد تدمر مجتمعا كاملا وهذه حقيقة ثابتة في التاريخ وفي علوم الاجتماع.

لذا تولي المجتمعات الواعية أهمية قصوى لمحاربة الظواهر الاجتماعية ودراستها وتحليلها لوضع الخطط اللازمة لمقاومتها إن كانت سلبية أو وضع الخطط للاستفادة منها أن كانت ايجابية.وما جعل جميع العلوم في العصر الحديث تتقدم إلا أنها أخذت بخبرات الأجيال السابقة وإتباع المنهج العلمي في البحث والاستفادة منه في الحياة الاجتماعية.

5/ تكون الظاهرة الاجتماعية:

تبدأ الظواهر الاجتماعية في جميع المجتمعات بفرد أو مجموعة قليلة قد لا تذكر من الأفراد تعارضت أهدافهم الشخصية مع أهداف المجتمع وقتيا، ولرغبتهم القوية ودافعيتهم لتحقيق أهدافهم العارضة لإشباع رغباتهم الملحة خالفوا السلوك الاجتماعي لأول مرة لتحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم ولكن في خوف وقلق تام من ان تكتشف مخالفتهم ويتعرضوا للعقاب أو لا يتمكنوا من إشباع رغبتهم لأنه قد يخالف البعض وهو يعلم أنه سيكتشف أمره، وتعتبر هذه حالة انحراف فردي متوقع في أي مجتمع.

الفرد المنحرف سلوكيا في المجتمع إذ ترك أمره له اثر مدمر غريب على مجتمعه، ولذلك فالمنحرف إن لم يعدل سلوكه بوعي منه فسيعدل سلوك المحيطين به بدون وعي منهم حتي تتساوي الصفات السلوكية فلا يشعر بالغربة بينهم وحتى يمكنه ممارسة انحرافه السلوكي بحرية وبمساعدة منهم.وربما يحاول تعديل سلوكهم محبة فيهم وظنا منه انه سوف يكسبهم خبرة تمكنهم من تحقيق آمالهم وأهدافهم وفي نفس الوقت يتميز عنهم بأنه مكتشف هذه الخبرة.

أيا كانت الأسباب يبدأ الفرد المنحرف سلوكيا أو المخالف ينقل ويثير الدافعية للمخالفة بين المحيطين به سواء بتحفيز حب الاستطلاع والاكتشاف أو بدافع التقليد والمحاكاة أو بدافع الحاجة الفعلية إلا أن محاولة الانحراف تبدأ ويبدأ من جديد اكتساب نفس الخبرة وبنفس القوة لتطور الخبرة الانحرافية ويكون الناتج بعد فترة زمنية تقصر أو تطول تبعا لطبيعة المخالفة هو زيادة عد المنحرفين.

ومعدل تزايد عدد حالات الانحراف يتوقف على نوع المخالفة وطبيعتها وارتباطها بحاجات الفرد الأساسية والغرائزية وحجم منفعتها وقوة آثارها في إشباع الحاجة...الخ.وبمرور الوقت والزمن تتضاعف اعدد المنحرفين سلوكيا وتتطور الخبرة السلوكية للمخالفة ويزيد معدل الانتشار وسرعته إلى أن يصبح لدينا عينة أو فئة صغيرة منحرفة بمعني اتصافها بهذا النوع من المخالفة السلوكية.

وهنا يختلف الوضع تماما بالنسبة للمجتمع ككل بصفة عامة ولإدارته الاجتماعية خاصة لان هذه الفئة غير متوقعة الوجود حديثة المولد ومعلنة بمعني لا يمكن إنكارها كحالات فردية غير مؤثرة على المجتمع ولا يمكن عقابها لكبر عددها وسبب آخر وهو تورط الرقابة الاجتماعية أساسا في هذه المخالفة وتحملها جانبا من المسئولية.

في ظل هذه الظروف والملابسات إذا لم تردع المخالفة ويوضع نظام رقابي خاص معد خصيصا لهذه المخالفة وقانون خاص للقضاء عليها في فترة قصيرة للدفع النظام الرقابي وإعادته لحالته الأولى تحولت الفئة المريضة إلى طور الظهور والعلانية واستمدت قوة اجتماعية بالموافقة والرضا على المخالفة وتحول مفهوم المخالفة السلوكية في نظر العامة إلى مفهوم الغاية تبرر الوسيلة أو العادة.وزاد تأثير الفئة المنحرفة

علـى بـاقي أفـراد المجتمـع..وزال الخـوف والقلـق المقيـد للمخالفـة وتحـول المـرض السـلوكي والانحـراف الاجتماعي إلى ظاهرة اجتماعية.

كلما زاد عدد مرات تكرار الظاهرة أو عدد المشتركين فيها كلما ضعفت القدرة على السيطرة عليها أو علاجها.وادي ذلك إلى تدمير اكبر عدد ممكن وتوقيع اكبر خسارة ممكنة للمجتمع المصاب ووفق للفترة الزمنية التي تتمتع فيها الظاهرة بغياب الرقابة والقانون وضعف القدرة على السيطرة عليها أو إهمال الظاهرة من المجتمع على أنها ليست خطيرة بالنسبة للمجتمع..فطالما هي ظاهرة يجب أن تكون مسؤولية اجتماعية فليس بالضروري أن تكون الظواهر المرفوضة هي القتل والسرقة.

ومن هذا المنطلق يمكن احتساب الظواهر الاجتماعية من أخطر أعداء المجتمع غير الظاهرة وهي اخطر واهم من أي ظواهر اقتصادية حتى في زمن المجاعات واخطر من الظواهر العسكرية وحتى في زمن الحروب..ومن اكبر مظاهر الجهل والتخلف أن يهتم مجتمع ما بالشؤون الاقتصادية والصناعية والزراعية والخارجية ويهمل الشؤون الداخلية والسلوكية للمجتمع وخاصة الظواهر الاجتماعية مهما بلغت كلفة السيطرة عليها والقضاء عليها.

ومن المسمى يتضح ارتباط الظاهرة بالمؤثرات الاجتماعية المثيرة لدافع الانحراف السلوكي وهو نتاج خلل تطبيقي في المنهج الاجتماعي وعلاجه لا يتم إلا من خلال تطوير المنهج الاجتماعي ككل ووضع الخطط المناسبة لعلاج الظواهر.

6/ كيف نتعرف على الظواهر والمشكلات:

ومن هذا فالتعرف على الظواهر يجب أن يتم عن طريق دراسة شاملة لجميع المؤثرات والدوافع الفردية والاجتماعية المرتبطة بالظاهرة وكذلك جميع الخبرات المكتسبة والوسائل والنظم المخططة لضبط والسيطرة على السلوك المرتبط بالظاهرة.

على سبيل المثال التسرب التعليمي قد يكون تلك الظاهرة ناتجة من الحالة الاقتصادية أو بفعل الحالة الثقافية أو الأحوال المجتمعية...، وبالطبع علم الإحصاء والدراسات الاجتماعية قادر على إعطاء معدلات وأماكن وجود الظاهرة في المجتمع.، وأيا كانت المثيرات والدوافع والدلائل الإحصائية يجب أن ننظر للظاهرة من منظور ارتباطها بالمجتمع عامة.

الظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعنصر من عناصر المنهج الاجتماعي وهو الدور الاجتماعي الذي تسعي جميع المجتمعات لتأهيل أفرادها لممارسته بنجاح لتحقيق أمال المجتمع.، عندما يفشل هذا الدور كحالة فردية يعتبر انحرافا عن توقع المجتمع وأهدافه وعندما تتعدد الحالات تصبح مرضا سلوكيا وعندما تتعدد وتتكرر تعتبر ظاهرة اجتماعية.

لنأخذ مثلا مشكلة الطلاق في المجتمع وقد أوضحت الدراسات الإحصائية أن الظاهرة تزداد كلما ارتفعت الحالة الاقتصادية ، وأن من أهم أسبابها اختلاف الطباع وتفاوت التعليم بين الزوجين واختلاف الرغبات والتوجهات وانحراف الزوج في الغالب الزوجين وعدم التوافق في العلاقة الخاصة وبخل الزوج وصعوبة الإقامة مع الوالدين وتدخل الآخرين بين الزوجين بالإضافة إلى أسباب أخرى..كل هذه المعطيات ليست إلا محددات لوضع خطة لتقويم الظاهرة وعلاجها.

طالما نحن بصدد ظاهرة مرتبطة بالسلوك الاجتماعي أو الفردي يجب أن نضع في اعتبارنا أن السلوك ما هو إلا حركة تعبيرية تصدر من الفرد كاستجابة لمثير ما وتتحكم فيها مجموعة من الخبرات المكتسبة أو هي رد فعل لفعل معين وفقا لخبرات الفرد المرتبطة بالفعل، كما أن رد الفعل السلوكي أو الاستجابة السلوكية تتفق مع قوة الخبرة المرتبطة بالموقف والمحركة للدافعية وبالعودة للسلوك المرفوض وهو الطلاق يجب أن ننظر له على انه رد فعل أو استجابة لمثير ما وفق لخبرة سلوكية تحكمت في توجيه الدافعية لاتخاذ قرار هذا السلوك..ومن هنا نلاحظ أن جميع حالات الطلاق لابد أن تشترك في تلك الخبرات المكتسبة والمحركة للدافعية لاتخاذ هذا القرار .

7/ أهداف دراسة المشكلات الاجتماعية:

1- الإدراك الفعلي لظاهرة ما، وفق الأسلوب العلمي للمعرفة الصحية المدققة، والوقوف على أبعاد المشكلة.

2- رصد الآراء الاجتماعية الممكنة للحلول المنتظرة.

3- فهم المشكلات الاجتماعية لعلاجها وتجنبها.

جوانب يجب مراعاتها أثناء التصدي للمشكلة:

1- الإمكانات المتاحة.

2- ترابط المشكلات فيما بينها ترابطا عضوياً.

3- حل المشكلات بشمولية من أجل تغيير الحياة فالحلول المؤقتة لا تجدي.

4- المشكلات تعكس النظام القيمي، ودراسته مدخل للعلاج.

اتجاهات تفسير المشكلات:

1- التفسير التاريخي: ويعتمد على التاريخ ومراحل وتطور الإنسانية.

2- التفسير النفسي: بحكم أن المجتمع يتكون من أفراد ولهم نفسياتهم.

3- التفسير الاجتماعي: ترابط بين المؤسسات، والتغيير في أحدها يؤثر في الآخر.

مناهج وطرق البحث الاجتماعي:

المنهج: عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية، والثانوية البشرية والمادية، البيئية والفكرية، ثم تنظيمها بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها.وتتنوع المناهج لتنوع الظواهر والمشكلات، وحجم الظاهرة وعمقها يحدد نوعها..مثلاً:

– دراسة المجتمع الأمي يتطلب استخدام آلية الملاحظة بالمعايشة، والمجتمع المتعلم آلية الاستبانة..وموضوع دراسة وسائل الضبط الاجتماعي آلية الأقوال المأثورة الحكم والأمثال الشعبية.

أنوع المناهج:

1– المنهج التاريخي: دراسة الماضي، الخبرات باستخدام الوثائق، شفوية، مكتوبة، المصورة والمجسدة، نقود آثار..

2– المنهج المقارن: يقارن بين فترتين في التعامل مع ظاهرة اجتماعية.

3– المنهج الإحصائي: يعتمد على الأرقام مثل أرقام إحصاءات ما بعد الحرب العالمية.

أنواع المشكلات:

1– مشكلات أساسية: نقص الخدمات، ضعف الإشباع، الفقر العام.

2– مشكلات تنظيمية: تركز الخدمات وليس نقصها.

3– مشكلات مرضية: إجرام، سرقة، تسول، تشرد.

4– مشكلات مجتمعية: اللامبالاة، الأمية.

وأما أبرز المشكلات الاجتماعية:

الفقر– الانحراف– التعصب– الأمية– البيئة– التلوث– التصحر– الفجوة الرقمية – المخدرات– التدخين.

– النمو السكاني وازدحام المدن – الاستهلاك المظهري – تدني النظرة للعمل اليدوي– الثآر – الوساطة– الشعوذة والخرافة– التدخين– المسكرات – السهر– حوادث المرور–عزوف الشباب عن العمل المهني– التدخين– الفراغ – الإعلام الوافد.

توجيهات عامة لمعالجة مشكلة ما:

1– المبادرة إلى التحدث عن المشكلة.

2– حسن الإصغاء.

3- تقبل الوضع والاعتراف بالمشكلة.

4- تعزيز الإحساس بقدرة الذات وإيجابيتها.

5- توضيح المقبول وغير المقبول في المشكلة.

6- التشجيع والدعم.

عوامل ظهور المشكلات:

1- التغير المستمر في الحياة البشرية.

2- صراع القيم والماديات.

3- صراع الجديد والقديم.

4- ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.

5- الهجرة.

6- صعوبة التكيف.

7- عدم مسايرة النظم الحديثة.

خصائص المشكلة الاجتماعية:

1- مدركة محسوسة.

2- محفزة لسلوك حضاري يعالج.

3- عدم الثبات خطورة وسهولة.

4- نسبها لمشكلة.مثلاً اختلاف المعايير والقيم.

5- تخضع لظروف المجتمع وطبيعته بعلاقة طردية.

6- هي نتاج بشري وليست نتاج الطبيعة.

7- الديمومة والاستمرار ملازمة للوجود البشري.

8- تغييرية نابعة من حدوث تغير في أي جانب حياتي.